

انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: التغيرات والآثار

نظرة عامة

أودعت المملكة العربية السعودية اعتباراً من ٣ أغسطس ٢٠٢٣ صك انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) ("اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع"). وقد سبق هذا الإيداع إعلان صدر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٢٣ أفاد بأن المملكة العربية السعودية قد أكدت انضمامها إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع من خلال مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود طبقاً لقرار المجلس رقم ٨٣٩ وتاريخ ١٤٤٤/١٢/٠٢ هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٦/٢١)^١. وستدخل اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع حيز السريان في المملكة بحلول ١ سبتمبر ٢٠٢٤.

ويأتي إعلان المملكة العربية السعودية عن هذا الانضمام متماشياً مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ ويهدف إلى تعزيز سهولة مزاولة الأعمال التجارية للمستثمرين الأجانب المقيمين في ولايات قضائية أخرى مع المملكة العربية السعودية. وسيجري اعتماد اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع برمتها مع التحفظ أو التحلل من الجزء الثالث منها. وبذلك تكون المملكة قد انضمت الآن إلى الخمسة وتسعين دولةً أخرى من جميع أنحاء العالم التي تشكل أطرافاً في الاتفاقية، بما لكل دولةٍ من هذه الدول من تحفظات تجاه الاتفاقية.

استثناءات المملكة العربية السعودية من مبادئ اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع

^١ صحيفة أم القرى (الجريدة الرسمية) الموافقة على انضمام المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع | جريدة أم القرى (uqn.gov.sa).

إن إعلان المملكة العربية السعودية عدم الالتزام بالجزء الثالث من الاتفاقية يتوافق مع أحكام الفقرة (١) من المادة ٩٢ من الاتفاقية، والتي تنص على أنه يجوز "للدولة المتعاقدة أن تعلن، وقت التوقيع أو التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام، أنها لن تلتزم بالجزء الثاني من هذه الاتفاقية أو أنها لن تلتزم بالجزء الثالث من هذه الاتفاقية". وتتعلق الأحكام المعنية بموضوع "الفائدة" أو "الربا" في المعاملات المالية وهي معاملات محظورة بالمملكة العربية السعودية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية. ويُعد هذا هو الاستثناء الوحيد الذي أعربت عنه المملكة، وستعمل المملكة على دراسته بتمعنٍ أكبر فيما يتعلق باتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع.

وسيتولى قيادة هذه الدراسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية (أو من ينيبه) والذي سيستأنف المناقشات في إطار الأمم المتحدة (بالتنسيق مع وزارة الخارجية)، وذلك في محاولة للانضمام كلياً إلى الاتفاقية (المشار إليها في البند (أولاً) من [ذلك] القرار) بعد إيجاد المعالجات المقبولة للدول الأطراف والأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيضمن ذلك عدم إلزام المملكة بأحكام المادة ٧٨ وأحكام الفقرة (١) من المادة ٨٤ من الاتفاقية.

التغييرات والآثار على المملكة العربية السعودية

يعتبر انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع نقلةً نوعيةً رائدة تضع المملكة بقوة على الساحة العالمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية. كما إن هذا الانضمام سيُسهل بشكل كبير تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية وسيُشكّل ضماناً لأطراف المنازعات في المجالات التي تكون الاتفاقية المذكورة نافذةً فيها، مثل عقود بيع البضائع، بحيث تضمن عدم انطباق النظام المحلي للمملكة العربية السعودية على منازعاتهم.

كما سيؤثر انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية أيضاً على الجوانب التالية في مثل هذه المنازعات:

- النظام الواجب تطبيقه: توفر اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع مجموعةً موحدةً من القواعد لعقود البيع الدولي التي ستطبق الآن على المملكة العربية السعودية بعد أن أصبح كلا طرفي التعامل الآن من الدول الأعضاء في اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع. وستُنطبق أحكام اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع تلقائياً على العقد المبرم بين الطرفين، إلا إذا قام الطرفان صراحةً باستبعاد انطباقها على تعاملاتهما. وهذا يعني بأن مبادئ اتفاقية البيع المذكورة ستحكم تفسير وأداء الالتزامات التعاقدية بالمملكة العربية السعودية، بما في ذلك تسوية المنازعات.

● التفسير: لقد بات انضمام المملكة الآن يضمن تفسير أحكام اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع دون أن يكون للتفسير طابعٌ محلي يخص المملكة العربية السعودية، وهذا سيؤكد على الحاجة للحفاظ على الطابع الدولي في أي عقد من عقود البيع الدولي للبضائع بين الأطراف الدولية. وسيكون لهذا تأثير على المنازعات في العقود التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها، ذلك أنه سيُحد من حرية المحاكم السعودية في التصرف والتفسير. وفيما يخص المستثمرين الدوليين، فإن هذه الانضمام إلى اتفاقية البيع الدولي للبضائع سيُظهر قدراً أكبر من الاتساق ويقلل من حالات عدم اليقين ذلك أنه سيشكل إطاراً لحل المنازعات وتسويتها في المملكة العربية السعودية.

● الطرق البديلة: كنتيجة للانضمام إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع، ستصبح المملكة الآن أكثر إقبالاً على النظر في الحلول البديلة لفض المنازعات، مثل الوساطة أو التوفيق لحل المنازعات بطرق وديّة، وستساعد هذه الطرق الأطراف على إيجاد حلول مقبولة لدى الطرفين دون اللجوء إلى سُبُل التقاضي المطوّلة والمُكلّفة أمام المحاكم السعودية. كما إن المركز السعودي للتحكيم التجاري، فضلاً عن تسهيله للوساطة، سيعمل – طبقاً لقواعد التحكيم التجاري الدولي ٢٠٢٣ التي يتبناها المركز، والتي جرى تحديثها مؤخراً – على تعزيز استخدام الحلول البديلة لفض المنازعات في المملكة العربية السعودية، ما سيُفضي للتخفيف من أي مخاوف لدى المستثمرين.

● اختيار المحفل: في حين أن اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع لا تشترط محفلاً بعينه من أجل تسوية المنازعات، فسيكون للمملكة وكذلك الأطراف المتعاقدة معها الحرية في اختيار المحفل المناسب لتسوية منازعاتهم، ويُمكن أن يكون المحفل محكمةً وطنية، أو وسيلةً تحكيمية، أو أي سبيل آخر من السبل المتاحة لتسوية المنازعات. ونظراً لأهمية ضمان أن يكون المحفل الذي يقع عليه الاختيار ملائماً ويسمح بتطبيق مبادئ اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع في حال رغبة الأطراف المعنية الاعتماد على هذه المبادئ، فقد يكون لهذا الأمر آثاره على أسلوب الاتفاقيات وصياغة بنود تسوية المنازعات فيما يخص العقود المستقبلية في المملكة والمتعلقة بالبيع الدولي للبضائع.

لا تزال ثمة تحدياتٍ تتعلق بمدى سرعة فهم هذه التغييرات ووضعها موضع الممارسة العملية، وبمجرد التغلب على مثل هذه التحديات، يُمكن عندئذٍ التخلص من العقبات التجارية وزيادة التنوع في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

الخلاصة

فيما يتعلق بالمملكة والأطراف التي تتعامل معها تجارياً، سيؤدي الانضمام إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع إلى زيادة اليقين في التبادلات التجارية وتقليل تكاليف التعامل، كما إنه سيُسهل التعامل التجاري مع المملكة العربية السعودية وسيخفف من بعض المخاوف المتعلقة بتسوية المنازعات في عقود البيع الدولي للبضائع. وينبغي أن يُفضي انضمام المملكة إلى اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع إلى مزيدٍ من الطمأنينة في نفوس المستثمرين الدوليين بسبب الشفافية المتزايدة التي يخلقها هذا الارتقاء التنظيمي.

لمزيد من الاستيضاح، يرجى التواصل مع:

بول بريسكوت

شريك

هاتف: ١٥٥٩ ٣٠٢١ ٩٧٤+

البريد الإلكتروني: paul.prescott@dentons.com

د. سائرة نورما القاسم

مستشار قانوني أول – جدة

هاتف: ٥٩٧٢٧٣٧٠٩ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: sairah.narmahalqasim@dentons.com

ملاك اليافعي

مستشار قانوني

هاتف: ٤٤٥٩ ٨٩٦٣ ٩٧٤+

البريد الإلكتروني: malak.alyafei@dentons.com

سلطان المطيري

مستشار قانوني

هاتف: ٥٣٤٨ ٥٥ ٢٨٦ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: Sultan.Al-Mutairi@dentons.com

لطيفة المانع

محامية متدربة

هاتف: ٩٢١٢ ٥٩ ٦٢٨ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: Latifa.Almanea@dentons.com